المحاضرة الخامسة: الإطار المفاهيمي العام للولاية

مقدمة:

تعد **الولاية** أهم الهيئات الإدارية اللامركزية، حيث تشكل الولاية جماعة إقليمية للدولة، طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة **17** من تعديل **دستور2020**. حيث نصت المادة 1/17 من تعديل دستور 2020 على أن:

«**الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية**.»

وتمثل الولاية موضوع المحور الثاني من مادة القانون الإداري للسداسي الثاني، بحيث نتناول بالدراسة في المحاضرة الخامسة الإطار المفاهيمي العام للولاية.

سنحاول من خلال "الإطار المفاهيمي العام للولاية" إعطاء مدخل توضيحي للطالب، يتضمن مفهوم الولاية في التشريع الجزائري (**المطلب الأول**)، ثم التطور التاريخي للولاية في الجزائر (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: مفهوم الولاية في التشريع الجزائري

سنحاول توضيح مفهوم الولاية من خلال فرعين، بحيث نتطرق إلى تعريف الولاية في الفرع الأول، في حين نستعرض خصائص الولاية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف البلدية

عرف المشرع الجزائري الولاية في نص المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية كما يلي:

«الولاية هي **الجماعة الإقليمية للدولة**. **وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة**.

وهي أيضا **الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة** وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

شعارها هو **بالشعب وللشعب.**

وتحدث بموجب القانون.»

كما نصت المادة 9 من القانون رقم 07/12 ذاته بأن:

«للولاية إسم وإقليم ومقر رئيسي، يحدد الإسم والمقر الرئيسي للولاية **بموجب مرسوم رئاسي**، يتطابق إقليم الولاية مع إقليم البلديات التي تتكون منها.»

الفرع الثاني: خصائص الولاية

نستنتج خصائص الولاية من خلال التعريف أعلاه، أين يظهر بأن الولاية ذات طابع مزدوج، على النحو التالي:

أ- جماعة إقليمية لامركزية.

ب- مقاطعة إدارية غير ممركزة للدولة.

أ- جماعة إقليمية لامركزية:

- اللامركزية: من خلال استعمال المشرع لعبارة " **الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة**". وما يؤكد استقلالية الولاية هو تكونها من مجلس منتخب هو المجلس الشعبي الولائي، طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم 07/12.

- جماعة لامركزية إقليمية: تمارس اختصاصاتها ضمن حدودها الإقليمية. ويتطابق إقليم الولاية مع إقليم البلديات التي تتكون منها، طبقا لنص المادة 9 من القانون رقم 07/12.

ب- مقاطعة إدارية غير ممركزة للدولة (هيئة عدم تركيز إداري):

- تشكل الولاية حلقة وصل بين البلديات من جهة والإدارة المركزية من جهة أخرى.

- تشكل الولاية بهذه الصفة الفضاء والمجال لتنفيذ السياسات العمومية، وبذلك تساهم مع الدولة في تهيئة وإدارة الإقليم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للسكان، طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 12/ 07.

- يعتبر الوالي ممثل السلطة المركزية على مستوى الولاية (أي أن الوالي هو الذي يمثل عدم التركيز على مستوى الولاية).

خلاصة

- اللامركزية على مستوى الولاية نسبية.
- يبلغ عدد الولايات 69 ولاية، طبقا للقانون رقم 26-06 المؤرخ في 4 أبريل 2026، يعدل ويتمم القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ويعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للولاية في الجزائر

مرت الولاية بمراحل عدة. سنكتفي بسرد مراحل تطور نصوصها القانونية منذ الاستقلال، دون التطرق إلى الحقبة الاستعمارية. وقد مر التنظيم الإداري المحلي بعد الاستقلال بعدة مراحل، وارتبط هذا التطور بطبيعة نظام الحكم والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سنوجز هذه الإصلاحات عبر مرحلتين: **المرحلة الأولى**: قبل صدور دستور 1989 و**المرحلة الثانية**: بعد صدور دستور 1989.

الفرع الأول: التطور التاريخي للولاية قبل صدور دستور 1989

تعرض نظام الولاية –التي كان يطلق عليها تسمية المحافظة- إلى عدة إصلاحات جزئية، كانت بمثابة تجارب قبل الإعلان عن الإصلاح العام بموجب الأمر رقم 69-38. لذا سنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

1- قبل صدور الأمر رقم 69-38
2- بعد صدور الأمر رقم 69-38

1- قبل صدور الأمر رقم 69-38 :

سنذكر أهم التجارب التي تمت خلال هذه المرحلة من خلال الجدول التالي:

رقم القانون	موضوعه	ملاحظات
مرسوم 23 ديسمبر 1963	المتعلق بالمحافظات النموذجية	تم بموجبه إنجاز محافظات نموذجية. وطبق هذا النظام على المحافظات التالية: عنابة، الواحات، الساورة، القبائل الكبرى، تلمسان، باتنة.

ميثاق الولاية 26 مارس 1969		

2- بعد صدور الأمر رقم 69-38

رقم القانون	موضوعه	ملاحظات
الأمر رقم 69-38	المؤرخ في 23 ماي 1969، يتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 23 ماي 1969.	يعتبر بمثابة ترجمة قانونية لميثاق الولاية.
الأمر رقم 74-69	المؤرخ في 2 يوليو 1974، بتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 9 يوليو 1974.	بموجبه رفع عدد الولايات إلى **31 ولاية**.
الأمر رقم 76-97	المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 94، الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976.	اعتبر الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية، وتوسعت معه صلاحيات المجلس الشعبي الولائي، وأصبح وسيلة للرقابة، وسار قانون الولاية على النهج الاشتراكي ونظام الحزب الواحد، أين **اعتبر الانضمام لحزب جبهة التحرير الوطني شرطا للعضوية في المجلس الشعبي الولائي**.
القانون رقم 80-08	المؤرخ في 25 أكتوبر 1980، يتضمن قانون الانتخابات، الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 28 أكتوبر 1980.	
القانون رقم 84-09	المؤرخ في 04 فيفري 1984، يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة	

	الرسمية رقم 06، الصادرة بتاريخ 07 فيفري 1984.	

الفرع الثاني: بعد صدور دستور 1989

كان لدستور 1989 أثر على التنظيم الإداري من خلال تكريسه للتعددية الحزبية. تميزت هذه المرحلة بعدة محطات وأحداث وقوانين **مميزة** كان لها تأثير على نظام الولاية في الجزائر. سنحاول إيجازها من خلال جداول تعبر عن المحطات التالية:

1- **المرحلة الانتقالية الأولى من 12 ديسمبر 1989 إلى 12 جوان 1990:** انتهاء الفترة الانتخابية للمجالس الشعبية الولائية.

2- **المرحلة الانتقالية الثانية (مرحلة المندوبيات التنفيذية):** عقب استقالة رئيس الجمهورية سنة 1992 وإنشاء المجلس الأعلى للدولة.

3- **محافظة الجزائر الكبرى.**

4- **صدور القانون رقم 12-07.**

1- المرحلة الانتقالية الأولى من 12 ديسمبر 1989 إلى 12 جوان 1990:

رقم القانون	موضوعه	ملاحظات
القانون رقم 89-18	المؤرخ في 11 ديسمبر 1989، يتضمن تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية الولائية، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 1989.	تولى **المجلس التنفيذي الولائي** ممارسة اختصاصات المجلس الشعبي الولائي، باستثناء القرارات المتعلقة بالتصرف في أملاك الدولة، تفاديا للفراغ.
القانون رقم 90-09	المؤرخ في 7 أبريل 1990، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15، الصادرة بتاريخ 11 أبريل 1990.	كيّف الولاية مع مسعى التوجه نحو التعددية الحزبية.

2- المرحلة الانتقالية الثانية (مرحلة المندوبيات التنفيذية):

رقم القانون	موضوعه	ملاحظات
المرسوم الرئاسي رقم 92-44	المؤرخ في 9 فبراير 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية رقم 10، الصادرة بتاريخ 9 فبراير 1992.	تم تمديد حالة الطوارئ بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-02 المؤرخ في 6 فبراير 1993، يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية رقم 8، الصادرة بتاريخ 7 فبراير 1993.
المرسوم التنفيذي رقم 92-141	المؤرخ في 11 أبريل 1992، يتضمن حل مجالس شعبية ولائية، الجريدة الرسمية رقم 27، الصادرة بتاريخ 12 أبريل 1992.	تم حل بموجبه 12 مجلس شعبي ولائي. وتم لاحقا حل البقية. وتم تعويضها **بمندوبيات تنفيذية ولائية** تضم من 7 إلى 8 أعضاء يعينهم وزير الداخلية والجماعات المحلية إلى غاية تجديد المجالس التي تم حلها، عن طريق الانتخاب. استمر العمل **بالمندوبيات التنفيذية** منذ شهر أفريل 1992 إلى غاية إجراء ثاني انتخابات تعددية محلية سنة 1997.

3- محافظة الجزائر الكبرى:

رقم القانون	موضوعه	ملاحظات
المرسوم الرئاسي رقم 96-264	المؤرخ في 03 أوت 1996، المتعلق بتسيير ولاية الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 07 أوت 1996.	تم إنشاء **محافظة الجزائر الكبرى**، حيث تم تخصيص ولاية الجزائر بتنظيم خاص.
المرسوم التنفيذي رقم 96-417	المؤرخ في 20 نوفمبر 1996، يتعلق بتنظيم إدارة ولاية الجزائر وعملها، الجريدة الرسمية رقم 72، الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1996.	تم وضعها تحت سلطة الوزير في مهمة فوق العادة لتسيير ولاية الجزائر.

الأمر رقم 97-14	المؤرخ في 31 ماي 1997، يتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 38، الصادر بتاريخ 04 جويلية 1997.	حدد الإطار الإقليمي الجديد لولاية **الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة.**
الأمر رقم 97-15	المؤرخ في 31 ماي 1997، الذي يحدد القانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى، الجريدة الرسمية رقم 38، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 1997.	اعتبر ولاية الجزائر جماعة إقليمية تخضع لقانون أساسي خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتشكل من بلديات حضرية وتسمى دوائر حضرية، وتتشكل ولاية الجزائر من 28 دائرة حضرية و29 بلدية.
المرسوم الرئاسي رقم 97-292	المؤرخ في 02 أوت 1997، الذي يحدد التنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى، الجريدة الرسمية رقم 51، الصادرة بتاريخ 06 أوت 1997.	تضم هيئات وهي: الوزير المحافظ للجزائر الكبرى، مجلس محافظة الجزائر الكبرى، رئيس مجلس محافظة الجزائر الكبرى.
المرسوم التنفيذي رقم 97-480	المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، الذي يتضمن تنظيم أجهزة إدارة محافظة الجزائر الكبرى وهياكلها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 83، الصادرة بتاريخ 17 ديسمبر 1997	

3- صدور القانون رقم 12-07:

رقم القانون	موضوعه	ملاحظات
القانون رقم 12-07	المؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، الصادرة بتاريخ 29 فبراير 2012.	ألغى القانون رقم 90-09.
القانون رقم 19-12	المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية رقم	**تم رفع عدد الولايات إلى 58 ولاية.**

	78، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2019.	
القانون رقم 26-06	المؤرخ في 4 أبريل 2026، يعدل ويتمم القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية رقم 25، الصادرة بتاريخ 5 أبريل 2026.	**تم رفع عدد الولايات إلى 69 ولاية.**